



المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الشريعة  
حول  
"الأزمة الاقتصادية المعاصرة – أسبابها وتداعياتها وعلاجها"

خلال الفترة  
16-14 كانون الأول (ديسمبر) 2010م  
8 – 10 محرم 1431هـ  
جامعة جرش  
جرش- الأردن

تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات غير الإسلامية  
كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية  
الأسباب والنتائج والآفاق

أ/ عايدة عبير بلعبيدي

أستاذة مساعدة  
جامعة محمد خيضر  
بسكرة – الجزائر

[aidaabir@yahoo.fr](mailto:aidaabir@yahoo.fr)

د/ سليمان نصر

أستاذ محاضر  
جامعة قاصدي مرباح  
ورقلة- الجزائر

[abouyoucef1966@yahoo.fr](mailto:abouyoucef1966@yahoo.fr)

# تنامي الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات غير الإسلامية كأثر معنوي للأزمة المالية العالمية

## الأسباب والنتائج والآفاق

### مقدمة:

إن التطورات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة و توجهه نحو العولمة، كان له الأثر البالغ على أعمال البنوك خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات المالية التي عرفت رواجاً وازدهاراً في الأسواق المالية، وبحكم العولمة المالية ازداد تبني أفكار الانفتاح و المنافسة الحرة. لكن نتج عن زيادة هذا الانفتاح و تحرير الأسواق بصورة كبيرة حدوث عدة أزمات أهمها الأزمة الحالية التي أدت إفلاس العديد من البنوك، بالإضافة إلى انهيار وتعثر كبير في الأسواق المالية. و على أثر أخطر عاصفة مالية تتعرض لها الأسواق المالية الرئيسية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، أصبح العالم يعيش على واقع أخبار أسواق المال بالنظر لخطورتها، إذ لعب القطاع المصرفي دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة في هذه الأسواق، فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة أدى إلى ظهور بواذر الأزمة المالية، ومن هنا تظهر حقيقة هذه الأزمة كونها ناجمة عن التوسع الكبير في الأصول المالية. إلا أن صمود البنوك الإسلامية أمام هذه الأزمة، و تمكنها من مواجهة تداعياتها، أدى إلى تنامي الوعي بأهمية الاقتصاد الإسلامي في المجتمعات الغربية، و خاصة فيما يتعلق بالصيرفة الإسلامية.

و في هذا الصدد تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على كيفية تأثير الأزمة المالية الحالية في إسقاط وعي المجتمعات الغربية بضرورة اللجوء إلى النظام المالي الإسلامي كحل لأزماتها.

أما أهداف الدراسة فتتمحور حول توضيح أسباب و نتائج تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي عالمياً، والبحث في آليات تقديم النظام المالي الإسلامي كبديل للنظام الرأسمالي أو كحل أفضل للأزمات التي تعصف بالعالم.

## 1- الأزمة المالية العالمية: نشأتها، أسبابها، تطوراتها

### 1-1- جذور الأزمة المالية الحالية:

ترجع جذور الأزمة المالية الحالية إلى العام 2001، حين كانت موجة ازدهار الإنترنت على وشك الانتهاء، وأثناء صدمة الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. عند تلك النقطة فتح بنك الاحتياطي الفيدرالية محاسب السيولة النقدية في محاولة لمكافحة التباطؤ الاقتصادي، فقد عمد بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى ضخ المال في شرايين الاقتصاد الأمريكي ولجأ إلى تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية (أسعار الفائدة على الصناديق الفيدرالية) من 3.5% في أغسطس/آب 2001 إلى 1% فقط

بحلول منتصف العام 2003، واستمر بنك الاحتياطي الفيدرالي في العمل بهذه الفائدة لمدة أطول مما ينبغي.

إن التوسع النقدي يجعل الاقتراض أكثر سهولة عموماً ويخفض من تكاليفه في كافة قطاعات الاقتصاد، كما يعمل التوسع النقدي أيضاً على إضعاف العملة ورفع معدلات التضخم. ولقد بدأ كل ذلك في الحدوث في الولايات المتحدة.

بيد أن السمة المميزة هذه المرة تتلخص في أن موجة الاقتراض الجديدة تركزت في قطاع الإسكان، حيث أن انخفاض أسعار الفائدة يحفز الناس عموماً على شراء المساكن، ولكن في هذه المرة كما أصبحنا ندرك الآن، سارعت البنوك التجارية والاستثمارية إلى ابتكار آليات مالية جديدة عملت على توسيع حدود الائتمان الخاص بالمساكن لصالح المقترضين دون الحصول على الضمانات الكافية، كما تقاعس بنك الاحتياطي الفيدرالي عن تنظيم هذه الممارسات المربية، و في النهاية كان بوسع أي شخص أن يفترض ليشتري مسكناً بدفعة أولى بسيطة للغاية أو بدون دفعة أولى على الإطلاق، وبأقساط موزعة على سنوات طويلة في المستقبل.

و مع تضخم موجة ازدهار قروض الإسكان ارتفعت أسعار المساكن نتيجة للإقبال على الشراء، الأمر الذي جعل البنوك تشعر بالأمان حين تمنح القروض لمن لا يملكون الضمانات الكافية، ففي النهاية كان بوسع البنك أن يستحوذ على المسكن إذا ما تأخر المقترض عن السداد، وبعد أن تكون قيمة المسكن قد ارتفعت. أو هكذا كانت النظرية، وكان نجاح هذه النظرية يتوقف بطبيعة الحال على استمرار أسعار المساكن في الارتفاع، و لكن بمجرد بلوغ الأسعار أعلى قمة لها ثم توجيهها نحو الانحدار، أصبحت شروط الإقراض أكثر إحكاماً، واضطرت البنوك إلى استرداد المساكن من المقترضين المتخلفين عن السداد، ولكن بعد أن أصبحت قيمة المساكن لا تغطي قيمة الدين.

أثناء العامين 2006 و 2007 بلغت الفقاعة المالية، التي تسببت الآن في إسقاط المؤسسات المالية التي كانت عاتية القوة ذات يوم، بلغت ذروتها. وكانت دفاتر موازنة البنوك أثناء تلك الفترة عامرة بكميات هائلة من القروض العقارية الخطيرة المحزومة في أشكال مقعدة من الأدوات المالية التي جعلت من تقييم حجم المجازفة أمراً بالغ الصعوبة، ثم بدأت البنوك في إبطاء سرعتها في منح القروض الجديدة، وبدأت معدلات التخلف عن سداد أقساط الديون العقارية في الارتفاع، وبلغت أسعار الإسكان ذروتها مع تباطؤ الإقراض، ثم بدأت بعد ذلك في الانحدار، وبحلول خريف 2008 انفجرت الفقاعة، وبدأت البنوك التي منحت قروضاً عقارية ضخمة في الإبلاغ عن الخسائر الضخمة، التي كانت كافية في بعض الأحيان لتدمير البنك ذاته، كما حدث مع بنك بير شتييرنز (Bear Stearns).

ومع انخفاض معدلات الإنفاق بسبب انهيار أسعار المساكن، بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي منذ خريف 2007 في تخفيض أسعار الفائدة، في محاولة لمنع الركود الاقتصادي ومساعدة البنوك المتعثرة،

إلا أن التوسع في الائتمان هذه المرة لم يعد يتدفق إلى قطاع تشييد المساكن، بل إلى المضاربة في السلع والعملات الأجنبية.

## 1-2- أسباب الأزمة المالية الحالية:

يمكن تحديد أسباب الأزمة المالية الحالية في النقاط التالية:

• توفر ما يعرف بالأموال الرخيصة أي انخفاض سعر الفائدة حتى وصل إلى 1% في عام 2003م، مما رفع الطلب على القروض وخاصة القروض العقارية، ومع سهولة وتيسير هذه القروض تزايد الطلب عليها مما أدى إلى رفع سعر العقار في الولايات المتحدة. هذه الفقاعة في قطاع العقار الأمريكي أغرت البنوك الكبرى وصناديق الاستثمار على الدخول في سوق القروض العقارية الأمريكي، ما أدى إلى نشر مخاطرها على نطاق أوسع 2.

• تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات محدودة، و الذي نتج عنه أزمة الرهون العقارية والنتيجة من جراء الرهون الأقل جودة أي الحصول على قرض جديد مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية، إذ توسعت البنوك في هذا النوع من القروض الأقل جودة، وما رفع درجة المخاطرة في تحصيل تلك القروض الرهون العقارية الأقل جودة subprime ، بالإضافة إلى الزيادة الهائلة في توريق الديون العقارية Securitization التي تخص تحويل تلك القروض إلى أوراق مالية معقدة، إذ يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.

• نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة خاصة البنوك بلجؤها إلى الاستثمار في المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية.

• أساليب المضاربات قصيرة الأجل حيث تقوم على توقعات المضاربين بتغير الأسعار في فترات القصيرة لكسب فروق الأسعار، و زيادة حجم التعامل بإتاحته لمن لا يملك مالا أو أوراق مالية، ويتم ذلك عدة آليات أهمها البيع على المكشوف و الشراء بالهامش.

• تضخم الاقتصاد المالي و الانفصام بينه وبين الاقتصاد الحقيقي، ويقصد به أن الاقتصاد في حقيقته هو النشاط الذي يدور حول توفير السلع و الخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من خلال وظائف اقتصادية مثل: الإنتاج و الاستهلاك، ولكن هذا يتطلب التبادل لأنه لا يوجد أحد يمكنه من إنتاج ما يحتاجه من السلع و خدمات بنفسه، و التبادل يحتاج إلى تمويل ومن هنا وجد الاقتصاد المالي لخدمة الاقتصاد الحقيقي 3.

• الجوانب السلوكية و الأخلاقية، إذ أظهرت الأزمة ممارسات غير سوية من جانب المتعاملين في المجال المالي، و التي تنطوي على الغش و الكذب (فساد أعضاء مجالس الإدارة في البنوك والشركات، و الإستيلاء على أموال بمعلومات مضللة عن طريق تحقيق أرباح عالية، مشاركة مراقبي الحسابات من

خلال شهادتهم بصحة حسابات مزورة، و الاعتماد على ما يسمى بالقيمة العادلة عند تقويم العقارات المقدمة).

## 2- الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي كأحد الآثار المعنوية للأزمة المالية العالمية:

### أ- على المستوى النظري :

لقد برز الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي من خلال تصريحات المفكرين المسلمين وغير المسلمين وخاصة المسؤولين، بأهمية وفائدة الاقتصاد الإسلامي، ودعوتهم إلى تطبيقه عندهم. وفيما يلي نماذج من تصريحات بعض الخبراء و المفكرين الاقتصاديين الإسلاميين والغربيين على حد سواء، وخلال المؤتمرات التي أجريت في العديد من الدول، والتي يتضح من خلالها الاهتمام الكبير بأهمية وضرورة تطبيق الاقتصاد الإسلامي:

جاء على هامش ندوة "الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصادات العربية" التي عقدت بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، وشارك فيها عدد من الخبراء والمتخصصين من الجامعة والبورصة والمصارف، أن النظام الاقتصادي الإسلامي يطرح نفسه بقوة كحل لمواجهة برائن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي هزت أسواق المال العالمية.

وطالب الاقتصاديون بضرورة الإسراع نحو التعاون العربي والإسلامي من أجل مواجهة الأزمة، والاستفادة من الجهود الدولية بهذا الصدد لمواجهة أثارها السلبية عن طريق خطة جماعية واعية تعود على الدول الإسلامية بالنفع. وقد صرح العديد من المختصين في الموضوع بما يلي على سبيل المثال<sup>4</sup>:  
قال الدكتور سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق وأستاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق: "على الاقتصاديين أن يدرسوا الأزمة المالية العالمية بشكل عميق وحقيقي للأزمة، مشيراً إلى عدة سيناريوهات بين المتشائم الذي يرى احتمال استمرار الأزمة لمدة عامين أو ثلاثة، وبين المتفائل الذي يرى أنها قد تستمر لمدة ستة أشهر أو عام، مع ضرورة دراسة الإجراءات قصيرة وطويلة الأجل للتعامل مع هذه الأزمة وكيفية الاستفادة من تداعياتها لمنع تكرارها، وتعزيز التعاون العربي والإسلامي لمواجهتها، والاستفادة من الجهود الدولية بهذا الصدد لمواجهة أثار الأزمة السلبية".

وأوضح الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي أن الاقتصاد الإسلامي قادر على علاج هذه الأزمة من خلال عدة نقاط منها تعديل أسلوب التمويل العقاري، ليكون بإحدى الصيغ الإسلامية، ومنها أسلوب المشاركة التأجيرية، بالإضافة إلى ضبط عملية التوريق لتكون لأصول عينية وليس للديون، وهو ما يتم في السوق المالية الإسلامية في صورة صكوك الإجارة والمشاركة والمضاربة، أما الديون فيمكن توريقها عند الإنشاء ولا تتداول، وهو ما يتم في السوق المالية

الإسلامية بصكوك المرابحة والسلم والاستصناع، والتي يزيد حجم التعامل بها رغم حداثتها على 180 مليار دولار، وتتوسع يوما بعد يوم، وتتعامل بها بعض الدول الغربية.

وطالب عمر الدول العربية بالإسراع بالعودة إلى الاقتصاد الإسلامي وإنشاء السوق العربية والإسلامية المشتركة لإنقاذ الدول العربية من تلك الأزمة، خاصة أن التقارير الدولية تشير إلى أن 113 أزمة وقعت خلال السنوات الثلاثين الماضية في 17 دولة في العالم.

ودعا الدكتور حسين شحاتة الخبير في المعاملات المالية الشرعية والأستاذ بكلية التجارة جامعة الأزهر الحكومات العربية إلى دعم المؤسسات المالية المتعثرة، وضرورة قيام البنوك والمصارف المركزية العربية بإنشاء تكتل أو اتحاد لمواجهة هذه الأزمة.

وأشار إلى ضرورة إصدار قوانين بمنع (إيقاف) بعض المعاملات التي كانت من أسباب الأزمة، ومنها عمليات المشتقات المالية الوهمية (الميسر) وما في حكمها، وعمليات جدولة الديون والتوريق وفق نظام الفائدة الربوية، وعمليات تمويل الأعمال بنظام الفائدة وتطبيق صيغ التمويل الإسلامية، وعمليات غسل الأموال القذرة السائدة في أسواق النقد والمال. كما أشار إلى ضرورة تحرير المعاملات من قيود الدولار، واستخدام سلة عملات مختلفة وذلك لتوزيع المخاطر، لافتا إلى أنه من أسباب الأزمة الحالية سيطرة الدولار على المعاملات.

وخلال يوم دراسي دولي إنعقد بتونس في شهر أفريل 2010 حول موضوع التمويل الإسلامي: واقع وآفاق، بدأ التمويل الإسلامي كأنه لم يكن من قبل، إذ أن الإهتمام به يزداد شيئا فشيئا من المجتمع العالمي، و حسب الخبراء فإن هذا البديل هو مسؤول إجتماعيا و الأكثر إقترابا من الإقتصاد الحقيقي. إذ أكد بعض الخبراء على إعتبار التمويل الإسلامي حل عالمي، ومما جاء في هذا التجمع<sup>5</sup>:

على اعتبار أن التمويل الإسلامي الحل الشامل، أي أنه لا يعتبر منتجا حصريا للمسلمين، قال أنور حسون (وكالة موديز) بفخر: "نحن العرب والمسلمين، لا نصدر شيئا للعالم منذ العديد من السنوات، لذلك لدينا هذه الفرصة لإثبات أننا نملك أيضا قيم عالمية". ويستند حسون إلى وقائع، إذ في أوروبا وآسيا وأفريقيا أو حتى الولايات المتحدة، البديل الإسلامي مرغوب، ولقد وضعت المصارف الكبرى الهياكل التي تلبي مبادئ الشريعة الإسلامية، مثل بنك (HSBC)، وسيتي بنك ودوتشه بنك، ولقد حان الوقت أيضا للبنوك المشاركة.

وفي المغرب، وخلال الدورة الثالثة للمنتدى الذي انعقد بمدينة الدار البيضاء بالمغرب في يوم 6 إلى 8 أفريل 2010، أجاز السيد زبير بن ترديات (فرنسي الجنسية و مغربي الأصل) الرئيس التنفيذي لشركة استشارات الإستثمار الفرنسية (Isla-Invest Consulting)، وهي شركة رائدة في مجال الاستشارات الاستثمارية الفرنسية والعقارات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، عن سؤال طرح له فيما يخص الكلام الكثير عن التمويل الإسلامي منذ الأزمة المالية العالمية، فهل هي حقا بديل للنظام التقليدي؟

فقال<sup>6</sup>: "لم يكن التمويل الإسلامي أبداً إبداعاً بل بالأحرى هو إمدادات إضافية تطرحها المؤسسات المالية الراغبة في الامتثال لقواعد الشريعة الإسلامية، ومع ذلك بالنسبة للمسلمين، بل هو بديل حقيقي عندما نرغب في احترام المبادئ والتعاليم الدينية التي ينص عليها الإسلام، لأن الربا موجود في كل مكان".

وفي تركيا، جاء في تصريحات عدد كبير من المتخصصين في المال أثناء المنتدى العالمي للتمويل الإسلامي في أعمال دورته الـ15 في إسطنبول، لبحث ومناقشة موضوعات تتعلق بالمال والتجارة وأوضاع الاقتصاد العالمي من منظور إسلامي ما يلي<sup>7</sup>:

ركز الدكتور عبد الله الشامي من الإمارات في أطروحته أمام المنتدى على أهمية دور علماء الشريعة والفقهاء في تقديم شروح واجتهادات في مسألة الصكوك المالية الإسلامية، مطالباً بعدم إخضاع فريق الاستشارة الإسلامي لدى الهيئات المالية الناشطة في برامج تمويل إسلامية لأي ضغوط في الفتاوى والآراء التي يقدمها للإدارة التنفيذية، مذكراً بأن العنصر البشري ومدى صدقه وإخلاصه من عدمه له دور واضح على ما يبدو في الأزمة المالية الأميركية المعروفة في عالم اليوم الحاضر بأزمة العقارات.

وأضاف الشامي أن النجاح وانتشار نظام الصكوك الإسلامية يمكن أن يتحقق في حال الالتزام بقواعد وأسس الشريعة الإسلامية وما اتفق عليه الفقهاء.

ومن جهته أثنى الوفد الكزاخي المشارك بالمنتدى على التجارب الصغيرة والأولية في بلاده. وقال عضو الوفد "علي شير علي يومانوف" إن معدلات النمو المرتفعة بدول آسيا الوسطى والقوقاز والإمكانات الجغرافية والثروات الطبيعية والقوى البشرية والتراث الحضاري بالمنطقتين وتقاربهما مع الأسواق الروسية والصينية، تبشر بالظروف المواتية لتحقيق نجاحات في البرامج التمويلية ذات الطبيعة الإسلامية.

أما "عمر شيخ" من كينيا فتحدث عن تجربة بلاده في التمويل الإسلامي، مشيراً إلى أنها تجد القبول الشعبي وتحقق النجاح في البيئة الكينية.

ودعا "فهيمى سعدى" من تركيا لزيادة الاستثمارات في بلاده والاستفادة من أنظمة التمويل الإسلامية الموجودة فيها ومن تجاربها وخبراتها وموقعها الوسط بين الشرق والغرب، منتقداً قيام رؤوس أموال دول البترول باستثمارات في العالم الغربي منذ السبعينيات، بينما كل المؤشرات تؤكد أن فرص الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط جاذبة وعوائدها شبه مضمونة.

ويقول الباكستاني "محمد فاروق رضا" مدير شركة أفاز للاستشارات المالية وخدمات التأمين IFAAS التي تتخذ من لندن مقراً لها: "إن هذا المؤتمر ينعقد مرة كل ستة أشهر لبحث ومناقشة التجارب والمشاكل التي يواجهها التمويل المالي للمشروعات من خلال نظام التمويل الإسلامي، ودعا

المؤتمرين لمناقشة تداعيات الأزمة المالية العالمية"، مؤكداً أن نظام التمويل المالي الإسلامي موجه في المرحلة الحالية للعالم الإسلامي، وفي المستقبل يمكن أن يتوجه لدول وبلاد وأنظمة سياسية أخرى.

## ب- على المستوى التطبيقي:

يمكن إبراز ذلك في الدول والمجتمعات الآتية على سبيل المثال لا الحصر:

### ب-1- الهند:

يجري النظر إلى الهند باعتبارها مكاناً محتملاً للصرافة الإسلامية، بمقدوره اجتذاب مستثمرين من الهنود غير المقيمين بالبلاد، وقد أطلقت بعض كبرى الشركات الهندية منتجات مالية إسلامية في البلاد، لذا فهي تحتاج إلى مهنيين، وقد أوضحت أروى تابيا، مسؤولة الربط الهندية لدى معهد لندن للأوراق المالية والاستثمار، بأنه "على الرغم من أنه لا يزال من المبكر إصدار حكم، يمكننا رصد الكثير من الاهتمام بين المهنيين الهنود بفرصة اكتساب معرفة في المجال المالي الإسلامي، ويمكن خوض الامتحان عبر الحواسب الآلية من داخل مراكز في بنغالور وكولكاتا وتشيناى وغورغاون وحيدرآباد ومومباي ونيودلهي، تستهدف الدورة التدريبية مهنيين استثماريين جددًا ومتمرسين متخصصين في مجالات التمويل والتجارة والاستثمار المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وتتناول الدورة القضايا المالية الإسلامية من منظورين فني وشرعي"<sup>8</sup>.

وبالنسبة إلى أعداد متزايدة من الخبراء الماليين في الهند الراغبين في إتقان الصرافة الإسلامية، تتوفر بعض المعاهد الأكاديمية المحلية التي فتحت أبوابها خصيصاً لتوفير دورات تدريبية في التمويل الإسلامي والصرافة الإسلامية للهنود.

ومن بين هذه المؤسسات «معهد الصرافة والتمويل الإسلامي»، ويوجد مقره في مدينة حيدرآباد الواقعة جنوب البلاد. وقد وقع المعهد مذكرة تفاهم مع جامعة حيدرآباد لتوفير دراسة لعامين بعد التخرج تمنح درجة علمية في الاقتصاد والصرافة والتمويل الإسلامي. ويفد على المعهد، الذي يتيح دورات تدريبية عبر شبكة الإنترنت وبرامج تقوم على الاتصال المباشر داخل عدد من المراكز المنتقاة في الهند، مشتركون من مختلف أرجاء البلاد، ومن الخارج أيضاً.

ويجري حالياً الترويج لما يوصف بأنه أول دورة جامعية من نوعها في الهند، التي من المقرر أن تطلقها جامعة أليغار الإسلامية، وتمنح دبلوماً بعد دراسة تستمر عاماً بعد التخرج في مجال الصرافة والتمويل الإسلاميين بناءً على مبادئ الشريعة الإسلامية.

من ناحية أخرى، قال ظفر ساريشوالا، مدير «بارسولي كورب»، أكبر شركة سمسة إسلامية في الهند، إن مثل هذه الدورات التأهيلية خطوة في الاتجاه الصحيح، خاصة مع رغبة مديري صناديق الاستثمار الهندية في الاستحواذ على حصة من الصناعة المالية الإسلامية من دون أن يطلقوا على مؤسساتهم وصف «إسلامية».



يذكر أن «بارسولي كورب»، التي تتخذ من أحمد آباد مقراً لها، تقدم هي الأخرى دورات في النشاطات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتعد أول شركة تطلق مؤشراً إسلامياً في الهند.

### ب-2- فرنسا:

في فرنسا بدأ التمويل الإسلامي يثير الفضول والحماس في جميع أرجاء الدولة، مما تطلب ذلك الدراسة والتعليم، ولهذا ازدادت التدخلات الكبيرة من جانب ممثلي الجمعيات في هذا المجال، إذ أصبح الآن التمويل الإسلامي جزءاً من الاقتصاد الفرنسي، و منذ 7 يوليو 2010، أعلنت السيدة كريستين لاغارد، وزيرة الاقتصاد بمناسبة لقاءات المالية في باريس، أن أربعة منتجات جديدة تميز المالية بداية عام 2010 خاصة بالتمويل الإسلامي<sup>9</sup>.

فمنذ أن تم نشرها بتاريخ 24 أغسطس 2010 في النشرة الرسمية للضرائب، وفرنسا لديها الآن نظام ضريبي مناسب لمثل هذه العمليات، الصكوك (قريبة من التزامات المعاهدة)، المرابحة (الشراء والبيع باستخدام هامش التمويل)، والإجارة (ما يقرب من عقد الإيجار)، والاستصناع بيع الممتلكات، مما يؤكد طموحات فرنسا في مجال التمويل الإسلامي.

وقد اتجهت الإدارة في فرنسا إلى تصحيح الأخطاء التي اتسمت بها القوانين الضريبية الأولى في هذا المجال، إذ أن التعليمات الأولى و الثانية جاءت لإعادة النظر في النظام الضريبي المطبق على معاملات الصكوك والمرابحة، وتلغي أحكام تعليمات من 25 فبراير 2009. و في هذا الإطار من القانون الفرنسي، فالعمليات نسبياً متوافقة مع الشريعة الإسلامية، ولا تزال هناك حاجة ومرافقة من قبل الخبراء والعلماء المتخصصين في هذا المجال.

### ب-3- إسبانيا:

وقعت جامعة الملك عبد العزيز بجدة اتفاقية مع جامعة «أي إيه» الإسبانية، لإنشاء مركز للاقتصاد والتمويل الإسلامي، على هامش الزيارة التي قام بها وفد إسباني.

وقال الدكتور هشام بن جميل برديسي عميد التعليم عن بعد في جامعة الملك عبد العزيز – وفقاً لجريدة "الشرق الأوسط" السعودية: "إن الجامعة بدأت في تطبيق الجوانب الأكاديمية المتعلقة باتفاقية التعاون مع جامعة «أي إيه» الإسبانية الخاصة، لإرساء مفاهيم الاقتصاد والتمويل الإسلامي".

وأضاف أن الجامعة بدأت بابتعاث خبراء في المصرفية الإسلامية إلى الجامعة الإسبانية، لتدريس وتدريب طلاب الجامعة حول مضامين الاقتصاد الإسلامي، في خطوة تشمل تنفيذ أركان اتفاقية التعاون بين الجامعتين، وهي التعليم، والتدريب، والبحث، والوعي الأكاديمي، موضحاً أن الجامعة بصدد التحضير لمؤتمر دولي حول الاقتصاد الإسلامي. وكانت جامعة الملك عبد العزيز قد وقعت اتفاقية تعاون مع الجانب الإسباني، لتعميق الأسس الأكاديمية للمصرفية الإسلامية، وذلك في شهر مارس الماضي.

وفي ذات السياق، أوضح جوزيه لويس بيريز مدير جامعة «أي إيه» الإسبانية أن المصرفية الإسلامية تستقطب المزيد من الاهتمام لدى الخبراء الاقتصاديين في المجتمعات الأوروبية، وخاصة بعدما أثبتت استقرارها وثباتها في خضم الأزمة الاقتصادية التي ضربت الأسواق العالمية. وأضاف بيريز أن اتفاقية التعاون مع الجامعة أسهمت في ترسيخ المفاهيم الأكاديمية للاقتصاد الإسلامي في الجامعات الإسلامية، مشيراً إلى أن جامعة «أي إيه» تتطلع قدماً لتطوير هذه الاتفاقية.

كما بين رافاييل أنتولين رئيس جامعة «أي إيه» أن الاتفاقية التي تم توقيعها مع جامعة الملك عبد العزيز تمثل نقطة انطلاق لنشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامي في بقية الجامعات الأوروبية، مشيراً إلى أن هذا المركز سيسهم في تطوير البحث الأكاديمي للجامعات الإسبانية، ويقدم فهماً أفضل لروح المصرفية الإسلامية. وأضاف أنتولين أن الأزمة الاقتصادية العالمية فرضت على الجميع البحث عن خيارات أخرى للخروج من النفق المظلم، موضحاً أن دولا أوروبية من بينها بريطانيا وفرنسا، وإسبانيا، بدأت تهتم بإنشاء مراكز بحث وتقديم الدعم الأكاديمي لتدريس المصرفية الإسلامية في الجامعات والمعاهد، والتعرف بشكل أفضل عن المفاهيم المصرفية التي يعززها الاقتصاد الإسلامي<sup>10</sup>.

#### ب-4- أستراليا:

أعلنت مفوضية الضرائب الأسترالية عزمها إجراء مراجعة شاملة لقوانين الضرائب الأسترالية، لضمان عدم وجود أي نصوص قانونية تتعارض مع التوسع في المنتجات المصرفية والمالية والتأمينية الإسلامية.

وقد جاء ذلك على لسان مساعد وزير الخزانة الأسترالي نك شيري لدى مخاطبته لقاء شاركت في تنظيمه مجموعة الأعمال الأسترالية بكل من أبوظبي ودبي، واستضافته غرفة تجارة وصناعة أبوظبي. وقال شيري في اللقاء الذي حضرته العديد من الفعاليات الاقتصادية والمالية والمصرفية من الدولة ودول مجلس التعاون الخليجي أنه ينتظر أن ينمو حجم السوق العالمية للمصارف ومؤسسات التأمين الإسلامية ليصل إلى 5 تريليونات دولار أمريكي.. وقدّر الحجم الحالي للسوق بحوالي تريليون دولار. وأوضح أن أستراليا تعتبر مهياًة للاستفادة من هذا النمو.. إلا انه شدد على ضرورة التأكد أولاً من عدم وجود أي مواد في الأنظمة الضريبية قد تتعارض مع المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وقال ان التحدي الرئيسي الذي يواجه المنتجات المالية المتلائمة مع الشريعة الإسلامية، قد يكمن في أن الأنظمة الغربية بشكل عام والأسترالية بشكل خاص تركز في الأساس على تفاصيل المعاملات وتتقاضى على ضوئها الضرائب، الشيء الذي قد يفتح الباب أمام معاملات ضريبية خاصة مع الأوعية المصرفية والمالية الإسلامية. ويأتي الإعلان عن هذا الإجراء متزامناً مع إعلان مماتل لوزير الخدمات المالية الأسترالي كريس باوين<sup>11</sup>.

### 3- أسباب تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي بمناسبة الأزمة المالية العالمية:

يمكن حصر أسباب تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي بمناسبة الأزمة المالية العالمية فيما يلي:

#### 3-1- الأسباب الرئيسية للأزمة والتي تتنافى مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

تتمثل الأسباب الرئيسية للأزمة والتي تتنافى مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي أساساً في:

##### 3-1-1- التعامل بسعر الفائدة (الربا)<sup>12</sup>:

جميع الأديان تحرم الربا، ولكن منظري النظام الرأسمالي استحلوا الربا أو الفائدة، ووضعوا نظريات لتبرير مشروعيتها، لكن كل ما فعلته نظرياتهم هو إثبات أن لرأس المال عائداً.

لكن العائد قد يكون في صورة فائدة، أو في صورة حصة من الربح، أو في صور أخرى. والإسلام ذهب إلى أن رأس المال لا يجوز له أن يأخذ مبلغاً مقطوعاً، أو نسبة من رأس المال، ويمكن أن يحصل على حصة من الربح. فالقرض في الإسلام يمنح لأغراض البر والمعروف، ولا فائدة عليه، بل يمكن أن يعفى المقرض من سداه بعضه أو كله. أما في البيع الآجل أو بيع التقسيط فقد أجاز الإسلام أن يكون الثمن المؤجل أعلى من المعجل، أو أجازوا أن يكون الثمن المعجل أقل من الثمن المؤجل، وقال الفقهاء: للزمن حصة من الثمن. لكن إذا استحق الثمن المؤجل، وعجز المدين عن السداد لم يجز تحميله فوائد تأخير. وكما أجاز جمهور العلماء الزيادة للتأجيل، أجاز بعض العلماء الحطيطة (الوضيعة) للتعجيل.

إن نظريات الفائدة في الاقتصاد الرأسمالي استطاعت أن تثبت أن لرأس المال عائداً، ولكنها فشلت في أن تثبت أن العائد يمكن أن يكون في صورة فائدة. هذا من الناحية العلمية، أما من الناحية العملية فإن للفائدة أثراً سيئاً في إحداث الدورات والأزمات المالية. و يجب الانتباه أخيراً إلى أن الإسلام لا يقول كما هو شائع بمعدل فائدة صفر. فالمعدل يمكن أن يكون صفرًا بالنسبة للقروض الاستهلاكية الضرورية، أما تمويل الإنتاج فلا يتم بمعدل فائدة صفر، بل يتم بنسبة من الأرباح.

##### 3-1-2- الإفراط في التوريق (بيع الديون):

تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة مالية بالدرجة الأولى في التوسع الكبير في الأصول المالية، ويرجع ذلك إلى البنوك والمؤسسات المالية التي أسرفت في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية التي تمثل المديونية زاد عدد المدينين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذا عجز أحدهم عن السداد، إذ تلجأ البنوك إلى استخدام المحفظة من رهونات العقارية لإصدار أوراق مالية جديدة يُقترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، وهو ما يطلق عليه التوريق securitization، ولا ريب أن هذا الأخير ساعد على فصل أكبر للاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي.

### 3-1-3- المضاربت والمقامرات في الأسواق المالية العالمية:

يقوم النظام المالي العالمي ونظام الأسواق المالية على نظام المشتقات المالية، والتي تعتمد اعتماداً أساسياً على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، ولا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع والخدمات، فهي عينها المقامرات والمراهانات التي تقوم على الحظ والقدر، والأدهى والأمر أن معظمها يقوم على انتمانات من البنوك في شكل قروض وعندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء وتحدث الأزمة المالية.<sup>13</sup>

فالمقامرات القائمة على الغرر والتدليس والكذب والغش، والأوهام والتخيلات والتوقعات... فكل متعامل سواء كان مشترياً أو بائعاً يربط حظه بتقلبات الأسعار المتوقعة، فهذا من أنواع القمار الذي نهى الشرع عنه، كما أن معظم المعاملات في سوق الأوراق المالية لا تقوم على القبض الفعلي حسب ضوابط الفقه الإسلامي، حيث يتم بيع بعض الأوراق المالية -وهي في ذمة البائع الأول وقبل أن يحوزها المشتري الأول- عدة بيوعات، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع فروق الأسعار بين البائعين والمشتريين غير الفعلين، فهذه مقامرة محرمة، ولقد حرمت الشريعة الإسلامية التدليس بإخفاء معلومات ودليل ذلك قول الله تبارك وتعالى: "ولا تلبسوا الحق بالباطل، وتكتموا الحق وأنتم تعلمون" (البقرة: 42)، ويقول عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" (النساء: 29).<sup>14</sup>

### 3-1-4- تزايد الانفصل بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي<sup>15</sup>:

لابد من الفهم بأن هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد العيني أو الحقيقي" وبين "الاقتصاد المالي". فالإقتصاد العيني هو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assets فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية).

فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أن هذا الإقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى. هنا ظهرت الحاجة إلي "أدوات" أو "وسائل" تسهل التعامل في الثروة العينية. لعل أولى صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة "الحقوق" علي الثروة العينية، وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه "الأصول المالية" Financial assets باعتبارها حقاً على الثروة العينية، وأصبح التعامل يتم على "الأصول المالية" باعتبارها ممثلاً للأصول العينية.

وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك)، أو تأخذ شكل دائنية على مدين معين (فرد أو شركة). وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات.

ولكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية)، بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدى إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور.

وهكذا لعب القطاع المصرفي -والقطاع المالي بصفة عامة- دوراً هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها، ومن هنا بدأت بوادر أو بذور الأزمات المالية وهي بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني، وزاد التوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني، وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيداً عما يحدث في الاقتصاد العيني.

ومن هنا تظهر حقيقة الأزمة المعاصرة باعتبارها أزمة "مالية" بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية علي نحو مستقل -إلى حد كبير- عما يحدث في "الاقتصاد العيني".

### **3-2- عدم تأثر البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية بشكل كبير مقارنة بالبنوك التقليدية:**

لقد نجحت المصارف الإسلامية في التصدي للأزمة المالية العالمية التي شهدتها السوق المالية الأمريكية وأسواقاً أخرى، وهو ما فشل فيه عدد كبير من البنوك العالمية بحسب مسؤولين وخبراء اقتصاديين.

وتوقع الخبراء أن تصب أزمة الرهن العقاري في مصلحة البنوك والمصارف الإسلامية، من خلال جذب عدد أكبر من العملاء الذين سيبحثون عن البديل في تلك الأزمة، مشيرين إلى أن ذلك سيزيد من حجم التمويل الإسلامي على مستوى العالم.

وخلال انعقاد " قمة رويترز للتمويل الإسلامي " في الفترة من 2-4 فبراير/2008 في العاصمة البحرينية المنامة، أرجع دنكان سميث رئيس وحدة المعاملات الإسلامية في المؤسسة العربية المصرفية ABC نجات المصارف الإسلامية من الرهن العقاري إلى "التزامها بتعاليم الشريعة الإسلامية في معاملاتها".

وعلى الصعيد ذاته قال محافظ البنك المركزي البحريني رشيد المعراج: إن البنوك الإسلامية محصنة بدرجة كبيرة ضد أزمة الرهن العقاري، وهو ما يجعلها تتوسع متجاوزة معقلها الرئيسي في الأسواق العربية والآسيوية. و أرجع المعراج ذلك إلى أن البنوك الإسلامية لا تتعامل في سندات بضمان رهن عقاري، لأن هذه المعاملات المصرفية المركبة لا تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

ولقد إنعكست أزمة المالية على أداء معظم أسواق المال في مختلف أرجاء العالم، وظهر ذلك جلياً في اضطرار بنوك عالمية مثل "سي تي جروب" و"ي.بي.إس" لشطب أصول تزيد قيمتها على 80 مليار دولار، بسبب خسائر سوق الإئتمان.

وفي المقابل فإن البنوك الإسلامية في ماليزيا والخليج العربي لم تتأثر بشيء يذكر من الأزمة، وبحسب محمد نور يعقوب مساعد وزير المالية الماليزي في قمة رويترز للتمويل الإسلامي فقد نجت حملة الصكوك والسندات الإسلامية من انعكاسات الأزمة، وقد دفع هذا الأمر المسؤولين بهونج كونج إلى طلب الاستشارات من خبراء الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا.

ويضيف يعقوب أن "الاهتمام بالصكوك المالية الخاضعة لنظام الشريعة الإسلامية الذي يحرم الاستثمار في قطاعات مثل الخمر والقمار، بدأ يظهر في الصين وكوريا الجنوبية".<sup>16</sup> في الأخير يمكن القول أن قطاع التمويل الإسلامي الذي بدأ منذ نحو 3 عقود يشهد نموا كبيرا في جذب انتباه المستثمرين والمصرفيين في أنحاء العالم في السنوات الأخيرة.

#### 4- نتائج تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي عقب الأزمة المالية العالمية:

يمكن حصر أهم نتائج تزايد الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي عقب الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية:

- عقد ملتقيات، مؤتمرات، منتديات، وندوات لمناقشة أهمية ودور الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، أو كبدائل للنظام الرأسمالي في مختلف دول العالم سواء كانت إسلامية أو غربية.
- فتح تخصصات للاقتصاد الإسلامي في مختلف الجامعات العالمية.
- القيام بدورات تدريبية مهنية و تعليمية للموظفين و للطلاب في مجال التمويل الإسلامي.
- سن القوانين لإنشاء البنوك الإسلامية، وإصدار تعليمات فيما يخص تطبيق صيغ التمويل الإسلامي، وفي دول كانت تحارب ذلك إلى وقت قريب مثل فرنسا.
- تنظيم تداول الصكوك الإسلامية و الأوراق المالية في الأسواق المالية العالمية.
- وكمثال للمؤتمرات والندوات، وفي فرنسا تقوم جمعية تحديث من أجل التطور الاقتصادي والعقاري (AIDIMM) في العاصمة باريس و ضواحيها، و بشكل مستمر على مدى الأشهر الأخيرة بالسفر إلى جميع أنحاء فرنسا، و بالتعاون مع الأعوان المحليين (الجمعيات والهيئات والبلديات، والجامعات، المهنيين، والأعوان الاجتماعيين والاقتصاديين، الخ...)، تقوم بإجراء المؤتمرات أو التدريب في شتى أنحاء فرنسا تتعلق بالتمويل الإسلامي.<sup>17</sup>
- كما أن أعضاء لجنة المراجعة والمطابقة و البحث في التمويل الإسلامي (ACERFI) قاموا أيضا بتقديم مؤتمرهم الأخير الذي عقد في جامعة باريس دوفين حول موضوع "إدارة المخاطر في التمويل الإسلامي".

#### 5- كيف يمكن استغلال هذا الاهتمام العالمي لفائدة الاقتصاد الإسلامي:

لقد كشفت الأزمة المالية الحالية عن تنامي الوعي و الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي عالمياً، خاصة في المجتمعات غير الإسلامية، ويعود هذا أساساً إلى انهيار مبادئ النظام الرأسمالي والتي تتنافى مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ويعود أيضاً إلى عدم تأثر البنوك الإسلامية بهذه الأزمة العالمية بشكل كبير مقارنة بالبنوك التقليدية التي لم تستطع الصمود أمام هذه الأزمة وأدى ذلك إلى إفلاسها كما أشرنا من قبل، ومن هنا أصبح النظام الاقتصادي الإسلامي يطرح نفسه بقوة كحل لهذه الأزمة وللنظام الاقتصادي العالمي ككل، لذا تعتبر ظاهرة الوعي و الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي فائدة كبيرة لهذا الأخير، وفرصة له لإثبات وجوده وإرساء أسسه.

وفي هذا الصدد يقول الدكتور أشرف محمد دوابه، في كتابه "الأزمة المالية العالمية؛ رؤية إسلامية": " لقد كشفت الأزمة المالية العالمية عن أن النظام الرأسمالي يحمل في طياته عوامل إفلاسه، وأنه أصبح متصدعاً مترقعاً، وهو ما دفع بأنظار العديد من الغربيين إلى الدعوة لتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي لا مكان فيه لسعر الفائدة والمقامرة وبيع الديون. هذا التوجه يضع على عاتق أصحاب الفكر والقرار في المجتمعات الإسلامية مسؤولية إبراز منهج الاقتصاد الإسلامي وأسس وأركانه وتفصيلاته بصورة تجمع بين التنظير والتطبيق على أرض الواقع، وتمكن من تسويق هذا النظام الرباني عالمياً رحمة بالعالمين، خاصة وأن الأزمة المالية ذات تبعات لا تتوقف يوماً؛ بل لحظة بعد لحظة " 18 .

ومن هذا المنطلق، وسعيًا إلى تقديم الاقتصاد الإسلامي للعالم كبديل أمثل للنظم الاقتصادية الوضعية، يجب نشر مبادئه وضوابطه وقواعده التي تعتبر ركيزة للأمن و الاستقرار، ومن أهمها:

- المحافظة على القيم والمثل والأخلاق، مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والبيئية والتمسك بالتيسير والتعاون والتكامل والتضامن.

- الاعتماد على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات.
- تحريم المعاملات الوهمية التي يسودها الغرر والجهالة.
- تحريم كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين، مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد، وتحريم نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة.
- إرساء مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين لأسباب قهرية.

هذا بالإضافة إلى استغلال كل فرص الالتقاء والاحتكاك بالمفكرين الغربيين، خاصة في المؤتمرات والندوات العالمية، لنشر مبادئ الاقتصاد والصيرفة الإسلامية، بشرط التطبيق السليم لها في البلدان الإسلامية قبل تصديرها إلى الغرب.

**الخاتمة:**

لقد تعرض الاقتصاد العالمي القائم على نظم مالية واقتصادية وضعية إلى أزمة خطيرة يقف وراءها أساسا نظام رأسمالي أثبت فشله في التصدي لهذه الأزمة، إذ نتج عنها إفلاس العديد من البنوك الكبرى في العالم، إلا أن صمود البنوك الإسلامية إزاء هذه الأزمة أثار فضول المجتمعات غير الإسلامية خاصة الغربية منها لمعرفة مبادئ الاقتصاد الإسلامي، ومن ثم الاعتراف بأهميته في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية، ومن هنا أصبح النظام الاقتصادي الإسلامي يطرح نفسه بقوة كحل لهذه الأزمة، و كبدل للنظام الرأسمالي الذي يقوم على قواعد لا تتفق مع شريعة الإسلام، أهمها تحريم الربا (نظام الفائدة)، والمتاجرة بالديون (التوريق)، وكذا استخدام الأدوات المالية الحديثة كالمشتقات المالية والقائمة على معاملات تعتمد على المقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار.

ومع تنامي الوعي و الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات غير الإسلامية، سارعت العديد من الدول الغربية إلى عقد ملتقيات و مؤتمرات لمناقشة أهمية ودور الاقتصاد الإسلامي في مواجهة الأزمات المالية، وفتح تخصصات للاقتصاد الإسلامي في الجامعات، وكذا القيام بدورات تدريبية مهنية وتعليمية للموظفين و للطلاب في مجال التمويل الإسلامي، بالإضافة إلى سن القوانين لإنشاء البنوك الإسلامية، وإصدار تعليمات فيما يخص تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.

و من خلال هذا العرض للموضوع، يمكن الوصول إلى النتائج والمقترحات التالية:

- أدت الأزمة إلى انهيار النظام الرأسمالي انطلاقا من المبادئ التي يقوم عليها، كنظام الفائدة، والمتاجرة بالديون، وكذا المعاملات التي تعتمد على المقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار.
- إن انهيار النظام الرأسمالي يعد فرصة نشر و إرساء ضوابط و قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي عبر العالم كبدل له.
- إن صمود البنوك الإسلامية وتفاديها الأزمة المالية العالمية أثار فضول المجتمعات غير الإسلامية خاصة الغربية منها، لمعرفة مبادئ الاقتصاد الإسلامي والاعتراف بأهميته في معالجة الأزمات المالية والاقتصادية.
- إن تنامي الوعي و الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي في المجتمعات غير الإسلامية أدى إلى نمو قواعد الصيرفة الإسلامية في هذه البلدان.
- إن تقديم الاقتصاد الإسلامي كبدل أمثل للاقتصاد الرأسمالي المهيمن على العالم بعد فشله، يأتي بعد التطبيق الأمثل والسليم للنظام الأول في البلدان الإسلامية حتى تكون له المصدقية المطلوبة للوصول إلى العالمية.

**الهوامش و الإحالات:**



<sup>1</sup> جيفري ساش، ترجمة: إبراهيم محمد علي، " جذور الأزمة المالية الأميركية"، الموقع الإلكتروني: [www.project-syndicate.org](http://www.project-syndicate.org)، التاريخ: 2008/03/21.

<sup>2</sup> نورة عبد الرحمن اليوسف، "الأسواق العالمية: أسباب الأزمة المالية العالمية"، الموقع الإلكتروني: [www.alaswaq.net](http://www.alaswaq.net)، التاريخ: 2010/03/12.

<sup>3</sup> محمد الشرافي، " الأزمة المالية العالمية"، الموقع الإلكتروني: [www.jps-dir.com](http://www.jps-dir.com)، تاريخ الإطلاع: 2010/03/26.

<sup>4</sup> فقه المصارف الإسلامية، "خبراء يطالبون بتطبيق الاقتصاد الإسلامي كحل للأزمة المالية"، الموقع الإلكتروني: موقع الشيخ أحمد بدلة: <http://www.badlah.com/page-713.html>

<sup>5</sup> Selim Slimi, Economie : « La finance islamique en débat en Tunisie », Le site: <http://infos-banks.over-blog.net/article-la-finance-islamique-en-debat-en-tunisie-52672690.html>, Publié le Vendredi 16 Avril 2010.

<sup>6</sup> NADIA HATHROUBI-SAFSAF, « Crise financière et finance islamique : quelles perspectives pour l'Afrique? », Le site du [Forum africain de la finance islamique](http://Forum.africain.de.la.finance.islamique), jeudi 8 AVRIL 2010.

<sup>7</sup> الاقتصاد و الأعمال، " توقعات بتزايد الإقبال على التمويل الإسلامي مع تنامي الأزمة المالية"، الموقع الإلكتروني: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

<sup>8</sup> جريدة الشرق الأوسط، نمو التدريب على التعاملات الشرعية مع تنامي صناعة المصرفية الإسلامية، الموقع الإلكتروني:

<http://aawsat.com/details.asp?Section&58=article=563047&feature=1&issueno=11445>  
التاريخ الإطلاع: 2010/03/30.

<sup>9</sup> AIDIMM, « Finance Islamique : nouvelles instructions fiscales », le site: <http://www.aidimm.com/>

<sup>10</sup> المصدر : [www.fiqhforum.com](http://www.fiqhforum.com) بتاريخ : 2010/04/27 .

<sup>11</sup> المصدر : [www.wam.org.ae](http://www.wam.org.ae) بتاريخ : 2010/04/26 .

<sup>12</sup> رفيق يونس المصري، " الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي"، ورقة مقدمة في القمة العشرين لمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، الموقع الإلكتروني:

[http://it.kau.edu.sa/Files/121/Researches/54692\\_25009.pdf](http://it.kau.edu.sa/Files/121/Researches/54692_25009.pdf)

<sup>13</sup> حسين حسين شحاتة، " أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، الموقع الإلكتروني: [www.islamhouse.com](http://www.islamhouse.com)، التاريخ: 2010/03/01، ص: 7.

<sup>14</sup> حسين حسين شحاتة، " المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة الأزمات في سوق الأوراق المالية"، الموقع الإلكتروني: [www.islamhouse.com](http://www.islamhouse.com)، ص: 8.

<sup>15</sup> حازم الببلاوي، " الأزمة المالية العالمية الحالية ( محاولة للفهم)"، الموقع الإلكتروني: [www.iid-alraid.com](http://www.iid-alraid.com) ، تاريخ الإطلاع: 2010/03/12.

<sup>16</sup> الموقع الإلكتروني: [www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)

<sup>17</sup> AIDIMM, « TOUR DE FRANCE DE L'AIDIMM », le site: <http://www.aidimm.com/>

<sup>18</sup> أشرف محمد دوابه، قراءة في كتاب الأزمة المالية العالمية " رؤية إسلامية"، الموقع الإلكتروني: [www.islamfeqh.com](http://www.islamfeqh.com)